Document: EB 2008/93/R.18
Agenda: 10
Date: 24 April 2008
Distribution: Public
Original: English

A

IFAD
تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

تقرير مجموعة العمل المعنية

بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

المجلس التنفيذي – الدورة الثالثة والتسعون
روما، 24–25 أبريل/نيسان 2008

للعلم

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للعلم.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التنفيذيين التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

Brian Baldwin
كبير مستشاري إدارة العمليات
رقم الهاتف: 2377 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: b.baldwin@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra
الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

تقرير مجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

أولا - مقدمة

1- وافق المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2006، بناءً على اقتراح ورد في تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق الذي أقره مجلس المحافظين، على تشكيل مجموعة عمل تُعنى بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

2- ويرأس مجموعة العمل[1] عضوٌ من أعضاء المجلس التنفيذي، وتسعى المجموعة بموجب اختصاصاتها إلى "زيادة الوعي بالقضايا المستجدة في تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، بما في ذلك:

- تعديل عناصر المعادلة بما في ذلك تقديرات الأداء، والوزن الترجيحي لكل من السكان والدخل، مع المحافظة على الوزن الكلي للأداء؛
- التجارب والدروس المستفادة من الوكالات الأخرى التي تنفذ مبادرات في مجال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء؛
- البيانات التي تُستخدَم بشأن سكان الريف؛
- تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء على المقترضين بشروط تيسيرية وبشروط غير تيسيرية؛
- مؤشرات الفقر المحتملة الأخرى ومنها التغذية ومستويات الدخل الفردي لسكان الريف."

3- استعرض المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2007 التقرير بشأن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في عام 2007، وطلب من مجموعة العمل أن تقدِّم له تقريراً عمّا أحرزته من تقدُّم في دورته في أبريل/نيسان 2008.

ثانيا - اجتماعات مجموعة العمل

4- اجتمعت مجموعة العمل في فبراير/شباط وأبريل/نيسان وسبتمبر/أيلول من عام 2007 وفي فبراير/شباط من عام 2008، وذلك باستخدام عقد المؤتمرات بواسطة الفيديو حيثما دعت الحاجة إلى ذلك. وترد محاضر هذه الاجتماعات على شكل الملحقين الأول والثاني بهذه الوثيقة. وبناءً على اقتراح قدمه المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2007، دعيت الدول الأعضاء التي ترغب في حضور اجتماعات مجموعة العمل إلى حضورها بصفة مراقب. وقد حضرت خمس دول أعضاء اجتماع المجموعة في فبراير/شباط 2008[2]. وقد قدَّمت الأمانة، في كل اجتماع من اجتماعات المجموعة، عرضاً أولياً عن نظام

[1] القائمة ألف: فرنسا، إيطاليا، السويد، الولايات المتحدة الأمريكية
القائمة باء: نيجيريا، جمهورية فنزويلا البوليفارية
القائمة الفرعية جيم-1: مالي
القائمة الفرعية جيم-2: الهند
القائمة الفرعية جيم-3: المكسيك

[2] الأرجنتين، البرازيل، الكاميرون، إكوادور، غواتيمالا.

تخصيص الموارد على أساس الأداء، بما يشمل لمحةً عامة موجزة عن النظام، من الناحيتين التقنية والمنهجية، إلى جانب تقديم مزيد من التفاصيل عن جوانب معينة لنقاشها ضمن جدول الأعمال التالي.

ألف - المواضيع التي ناقشتها مجموعة العمل والقضايا المطروحة

إطار القدرة على تحمّل الديون

5- استعرضت مجموعة العمل إطار القدرة على تحمّل الديون وتطبيقه في الصندوق، بما في ذلك المنهجية المستخدمة في تصنيف البلدان إلى فئات، والمخصصات المتاحة للبلدان "النشطة". ويُجري الصندوق اتصالات منتظمة مع كل من البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي بشأن المواءمة مع التصنيفات القطرية والنهج المستخدمة فيهما. كما يُستعرَض تصنيف كل بلدٍ من البلدان بعد تحليل القدرة على تحمّل الديون الذي يجريه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي سنوياً. كما باتت مصارف التنمية الإقليمية تشارك الآن في هذا الجهد كلٌّ في إقليمه الخاص.

إحلال عدد سكان الريف محلّ مجموع السكان في معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

6- نوقشت مسألة إحلال عدد سكان الريف محلّ مجموع السكان في معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في العديد من اجتماعات مجموعة العمل، بل إنّ أحدها كُرِّس حصرياً لهذا الموضوع. واستعرَضت المجموعة مختلف تعريفات "سكان الريف" ومصادر البيانات التي يستخدمها الصندوق، ونظرت في المخاوف المتعلقة بنقص البيانات القابلة للمقارنة بشأن الدخل الريفي. واستنتجت بأنّ هناك ما يكفي من بيانات تسمح باستخدام سكان الريف في المعادلة. واستعرضت المجموعة أيضاً التغيرات في مخصصات البلدان " النشطة"، سواء من حيث الزيادة أو النقصان. وأعرب الأعضاء والمراقبون من إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي عن القلق حيال خفض مخصصات إقليمهم. وفي هذا الصدد، تم التأكيد على أهمية الإبقاء على ذخيرة قوية من المشروعات والبرامج التي يجري إعدادها لتحظى بتمويل من الصندوق في هذا الإقليم.

العلاقات مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى التي تنفذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

7- أُحيطت مجموعة العمل، في كل اجتماع من اجتماعاتها، بما استجدّ لدى المؤسسات المالية الدولية الأخرى التي تنفِّذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، مثل مصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، ومصرف التنمية الكاريبي، ومرفق البيئة العالمية، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والمؤسسة الدولية للتنمية. وتعقد هذه المؤسسات اجتماعات سنوية، وسوف يستضيف الصندوق اجتماعها في أبريل/نيسان 2008 (يرفق موجز الاجتماع على شكل الملحق الثالث). كما تجري اتصالات غير رسمية مع المؤسسات الأخرى بشأن التحسينات والتعديلات في المنهجية. ويتمثل أحد الجوانب الهامة في الحاجة إلى الشفافية والتبسيط.

باء - المواضيع التي يُنظر في مناقشتها مستقبلاً

8- يُتوقع أن تواصل مجموعة العمل نشاطها في 2008 وما بعده، لبحث العديد من المواضيع والمسائل الأخرى عن كثب. واتفقت المجموعة على أن تلتقي مجدداً بعد حلقة العمل المقترحة التي ستستضيفها

الوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية في كوستاريكا. وقد قامت الوحدة المذكورة بجزء كبير من التحليلات المتعلقة بتقدير أداء القطاع الريفي (وهو أحد معايير الأداء في معادلة النظام) في أمريكا الوسطى، وباتت تتمتع الآن بخبرة لا بأس بها على المستوى القطري في هذا الجانب من تطبيق نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. ويعتزم الصندوق والوحدة عقدَ حلقة عمل ليومين أو ثلاثة أيام بغية استعراض الطريقة التي قامت من خلالها الوحدة بتنفيذ المسوح داخل البلد، ولمناقشة الاستنتاجات والقضايا المطروحة. كما ستتيح حلقة العمل فرصةً لتقديم النظام إلى جمهور أوسع في الإقليم ولزيادة الوعي بالغرض من النظام وبمنهجيته. وستناقش مجموعةُ العمل في اجتماعها المقبل النتائجَ والاستنتاجات التي ستتمخض عنها حلقة العمل.

9- وفي موازاة ذلك، ستواصل الأمانة العمل مع البنك الدولي والأمم المتحدة لضمان أن تُستخدم أفضل التقديرات بشأن سكان الريف في معادلة النظام. ويشمل ذلك إجراء دراسات معينة على المستوى القطري مثل الدراسة التي يمولها البنك الدولي وتجريها جامعة Universidad Nacional de La Plata في الأرجنتين.

محاضر اجتماعات مجموعة العمل المنبثقة عن المجلس التنفيذي والمعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في عام 2007

1 – مجموعة العمل المنبثقة عن المجلس التنفيذي والمعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء: محضر الاجتماع الأول، 27 فبراير/شباط، 2007، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، روما

الأعضاء: الهند – Ramalingam Parasuram، رئيسا؛ المكسيك – Vladimir Lara؛ السويد – Ann Uustalu؛ فرنسا – Vincent Perrin؛ الولايات المتحدة – Carol Kramer-LeBlanc. الغائبون عن الاجتماع: إيطاليا، ونيجيريا، ومالي، وفنزويلا.

1- رحّب رئيس المجموعة بالأعضاء وذكر أنّ الغرض من الاجتماع هو مناقشة الأسس التي يقوم عليها نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وفهمها، وتحديد القضايا المعلقة، ووضع إطار زمني لعمل المجموعة وإجراءات اجتماعاتها.

2- وافق الأعضاء على أنّ مجموعة العمل تتيح لهم المجال ليفهموا القضايا التقنية والسياسية المتعلقة بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، ويلّموا بها ويطلعوا زملاءهم عليها، وللاستجابة لاهتماماتهم بشأنها. وقد يقتضي بعض القضايا الرجوع إلى المجلس التنفيذي، بينما يبقى البعض الآخر في حدود إمكانات المجموعة، وأخيراً قد يستغرق بعض القضايا وقتاً أطول وقد ترتبط بالقضايا قيد المناقشة في المؤسسات المالية الدولية الأخرى. وطرحت مسألة للمناقشة وتم الاتفاق بشأنها وهي أنه إذا كانت هناك قضايا يتعين إثارتها في المجلس التنفيذي فمن المرجح أن تُستعرض أولاً في سبتمبر/أيلول تمهيداً لمناقشتها في ديسمبر/كانون الأول حيث يمكن النظر فيها كجزء من الاستعراض السنوي لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، المطلوب من الأمانة أن تعرضه سنوياً.

3- قدّمت الأمانة (التي مثلها السيد Baldwin) عرضاً عاماً بشأن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء حتى تاريخه، والوضع الراهن، والقضايا قيد الاستعراض والمناقشة مع الأطراف الأخرى المعنية بالنظام، والقضايا الجارية الأخرى التي تحتاج إلى المزيد من البحث في الصندوق. وتتعلق هذه القضايا تحديداً باعتماد عدد سكان الريف في تقدير المخصصات، حيث تشير المناقشات الأولية مع البنك الدولي إلى أنّ تحديد البيانات المتعلقة بسكان الريف واستخدامها في عقد المقارنات قد تفرض قضايا تتعلق باحتساب هذه البيانات في المعادلة وفقاً لتوصية سابقة من البنك في هذا الشأن. وأشير أيضاً إلى أن المناقشات الجارية بشأن تجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية ومصرف التنمية الأفريقي سوف تثير قضايا تتعلق بتبسيط النظام والحدّ من التفاوت المفرط في تقديرات الحوافظ وكيفية التعامل مع الدول ذات الأوضاع الهشة.

4- وفي إطار المناقشات التي تلت ذلك، تم التأكيد على أنه لا توجد أي مؤسسة مالية دولية تعتزم استخدام عدد سكان الريف في المعادلة، وأنّ هذا الموضوع يحتاج، بصفته مسألة تقنية، إلى أن تقدّم الأمانة الدعم التقني إلى مجموعة العمل حتى يمكنها إجراء مناقشات جوهرية. وسوف تواصل الأمانة بحث هذا الموضوع وإحاطة المجموعة علماً بالمستجدات. وأثير العديد من التساؤلات التقنية وردت الأمانة عليها. ووافق الأعضاء على أنّ

المجموعة لا يمكن أن تتناول جميع المسائل بالبحث، وأنه ينبغي تحديد فئات للقضايا المعروضة بحيث تنقسم إلى قضايا تقنية تحتاج إلى الدعم التقني من الأمانة (بما في ذلك استخدام مؤشرات أخرى) وقضايا ذات إطار زمني أطول وترتبط بالمناقشات الجارية في المؤسسات المالية الدولية الأخرى.

5- وفي ختام الاجتماع، طلب الرئيس من الأعضاء الاتصال ببلدان القوائم التي ينتمون إليها لتحديد القضايا الأخرى التي يتعين على المجموعة أن تبحثها. وكخطوة تالية، سوف تجتمع المجموعة في صباح يوم الخميس الموافق 19 أبريل/نيسان، بعد دورة المجلس التنفيذي، لاستعراض جميع القضايا التي تم تلقيها من أعضاء القوائم وتصنيفها إلى فئات ووضع إطار زمني لعمل المجموعة بشأنها، حيثما دعت الحاجة لذلك. وستقدم الأمانة قدر ما تستطيع من المعلومات الارتجاعية بشأن قضية سكان الريف.

2 – مجموعة العمل المنبثقة عن المجلس التنفيذي والمعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء: محضر الاجتماع الثاني، 19 أبريل/نيسان 2007، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، روما

الأعضاء: الهند – Ramalingam Parasuram، رئيساً؛ المكسيك – Vladimir Hernandez Lara و Víctor Daniel Flores Fuentes؛ السويد – Ann Uustalu؛ الولايات المتحدة –Liza Morris و Carol Kramer-LeBlanc ؛ إيطاليا – Augusto Zodda؛ نيجيريا – Yaya O. Olaniran؛ مالي – Modibo Mahamane Touré؛ فنزويلا –Mariella Mancini. الغائبون عن الاجتماع: فرنسا (Vincent Perrin).

المراقبون: البرازيل – Felipe Haddock Lobo Goulart؛ غواتيمالا – ;Ileana Rivera De Angotti.

1- رحّب رئيس الاجتماع الثاني لمجموعة العمل بالأعضاء (محضر الاجتماع الأول مرفق بهذه الوثيقة) وطلب من الأمانة تقديم عرض عام موجز لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق نظراً إلى أنّ عدداً من أعضاء المجموعة لم يحضروا العرض الذي قُدِّم في الاجتماع الأول. وأشار الرئيس أيضاً إلى أنّ المجموعة لم تتلق أي قضايا معينة من قوائم البلدان المختلفة، على الرغم من أنه طُلب منها ذلك، ولذا فإنّ الاجتماع يمثل فرصة للنظر في الاقتراحات والأفكار لبحثها بصورة أعمق.

2- عرضت الأمانة (التي مثلها السيد Baldwin) عرضاً عاماً من خلال برنامج "بوربوينت" الحاسوبي لما يلي:

- تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء حتى تاريخه؛
- الوضع الراهن؛
- التعديلات التي يجري إدخالها نتيجة موافقة المجلس التنفيذي على إطار القدرة على تحمّل الديون؛
- القضايا التي يجري استعراضها ومناقشتها مع الجهات الأخرى التي تُطبِّق النظام؛
- القضايا الراهنة المتعلقة بالصندوق والتي تتطلب المزيد من البحث.

3- بدأت مجموعة العمل، خلال العرض، مناقشة قضايا المنهجية المستخدمة في تنفيذ إطار القدرة على تحمّل الديون وتصنيف البلدان إلى الفئات الحمراء والصفراء والخضراء، ومواءمة النهُج مع الممارسين الآخرين المعنيين بهذا الإطار. وأكدت الأمانة أن الصندوق يجري اتصالات منتظمة مع كل من البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي بشأن مواءمة التصنيفات القطرية والنهج المستخدمة فيها. وناقشت مجموعة العمل أيضاً كيف

كان يُقصد من تغيير وزن عدد السكان (الذي اعتمده المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2006) الحد من التفاوت بين المخصصات القطرية بسبب عدد السكان، ولكن مع الاحتفاظ في الوقت نفسه بهذا المعيار الحيوي كعامل 'حاجة'. وعرضت الأمانة أيضاً ملخصاً عن كيفية معاملة البلدان التي تجتاز مرحلة 'ما بعد الصراعات' في إطار نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء مشيرةً إلى أنّ الصندوق يطبّق المبادئ التوجيهية للبنك الدولي في هذا المجال وأنه قد زاد مخصصاته لهذه البلدان. وأشير إلى حالتي إريتريا التي عرضت على المجلس التنفيذي في دورة ديسمبر/كانون الأول 2006 وسيراليون التي عرضت عليه في أبريل/نيسان 2007 كمثال على كيفية تطبيق الصندوق لهذا النهج.

4- بغية معاونة مجموعة العمل على فهم منهجية نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، على النحو الذي نوقشت به في العرض الأولي، فإن تحليل التطبيقات على المستوى القطري في ضوء المعلومات المتاحة للمجلس التنفيذي (والتي تم نشرها فيما بعد) يرد رفق هذه الوثيقة للعلم.

5- أجرت مجموعة العمل مناقشات جوهرية للقضايا المتعلقة بإمكانية استخدام عدد سكان الريف بدلاً من الاستخدام الراهن لمجموع السكان. وقدمت الأمانة عرضاً موجزاً للمناقشات التي جرت مع البنك الدولي الذي أشار إلى أن تحديد البيانات المتعلقة بسكان الريف واستخدامها لأغراض المقارنة قد يثير قضايا حول إدراجها في المعادلة وفقا للتوصية السابقة في هذا الشأن. وسلمت مجموعة العمل بجدوى استخدام عدد سكان الريف (والدخل الريفي إذا أمكن) مع التسليم في الوقت نفسه بما يكمن في ذلك من قيود يفرضها مدى توافر البيانات والدقة والقابلية للمقارنة.

6- اتفقت مجموعة العمل مع الأمانة على أن تمضي الأمانة في استعراض القضايا المتعلقة بسكان الريف، بما في ذلك:

- إجراء مناقشات مع البنك الدولي والأمم المتحدة بشأن شروط تعريف سكان الريف؛
- المصادر الفعلية لسكان الريف وقضايا التعداد السكاني المتاح للنظر فيما إذا كان يمكن أن توفر بيانات التعداد السكاني هذا النوع المطلوب من المعلومات؛
- وضع تصورات مختلفة فيما يتعلق بسكان الريف (وكذلك الوزن الكلي لمجموع عدد السكان والدخل الفردي وأثر فرض الحدود القصوى على العديد من البلدان الآسيوية).

7- قررت مجموعة العمل، بناء على المعلومات التي ستحصل عليها من الأمانة، عقد اجتماع آخر (ربما في يونيو/حزيران أو يوليو/تموز) للمضي في بحث هذه القضية بغرض تقديم ما خلصت إليه المجموعة من نتائج لضمها إلى التقرير السنوي لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء الذي سيعرض على المجلس التنفيذي في دورة ديسمبر/كانون الأول.

3 – مجموعة العمل المنبثقة عن المجلس التنفيذي والمعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء: محضر الاجتماع الثالث، 13 سبتمبر/أيلول 2007، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، روما

الأعضاء: الحاضرون: الهند – Ramalingam Parasuram، رئيساً؛ فرنسا – Marc Trouyet؛ الولايات المتحدة – Liza Morris و Andrew Velthaus؛ نيجيريا – Yaya O. Olaniran؛ مالي – Modibo Mahamane Touré.

الغائبون عن الاجتماع: المكسيك، وإيطاليا، والسويد، وفنزويلا. المراقبون: البرازيل – Felipe Haddock Lobo Goulart.

1- رحّب رئيس المجموعة بالأعضاء الذين انضموا إلى الاجتماع الثالث. وأثار القضايا المتعلقة بالمدة المزمعة لاجتماعات مجموعة العمل، والنقطة التي يتعين عندها على المجموعة أن تقدم تقريرها إلى المجلس التنفيذي بشأنها. ثم قدم بند جدول الأعمال: مناقشة واستعراض استخدام سكان الريف في المعادلة.

2- قدمت الأمانة (التي مثلها السيد Baldwin والسيدة Rice، شعبة السياسات/دائرة إدارة البرامج) عرضاً بيانياً من خلال برنامج "بوربوينت" عن: "استعراض استخدام سكان الريف في معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء". وشمل ذلك استعراض مصادر البيانات، من حيث مدى شمولها ودقة توقيتها وقابليتها للمقارنة؛ والقضايا المنهجية المتعلقة بتعريف كلمة "ريفي" وأثر تطبيقها على المخصصات والدرجات القطرية.

3- ثم انتقلت المجموعة بعد ذلك إلى مناقشة القضايا المتعلقة باستخدام سكان الريف في معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وأهميتها في تنفيذ مهمة الصندوق. ورأت المجموعة، أنه ورغم تقديرها للقضايا والمخاوف المنهجية، فقد توفرت بيانات كافية من البنك الدولي لاستخدام سكان الريف في المعادلة.

4- وأشير أيضاً إلى أنّ المجلس التنفيذي وافق في دورة أبريل/نيسان 2007 على استخدام سكان الريف في المعادلة وعلى أنّ دور مجموعة العمل هو استعراض مصادر البيانات والنتائج المنهجية المترتبة على ذلك. وأحاطت الأمانةُ مجموعةَ العمل علماً بأنّ عملية تعديل الدرجات في عام 2007 ومخصصات عام 2008 (والمخصصات الإشارية لعام 2009) ستقوم على أساس استخدام سكان الريف في المعادلة. ووافقت مجموعة العمل على أنه ليس من المناسب تطبيق ذلك على تخصيص الموارد لعام 2007 أو على المشروعات التي وافق عليها المجلس التنفيذي بالفعل أو المعروضة عليه للموافقة في دورة ديسمبر/كانون الأول 2007.

5- اتفق على أن يتضمن التقرير السنوي العادي الذي سيُعرض على المجلس التنفيذي في دورة ديسمبر/كانون الأول تقريراً عن اجتماعات مجموعة العمل. وأحاطت الأمانةُ مجموعةَ العمل علماً بأنّ محاضر الاجتماعات والأطروحات المقدمة للمجموعة سوف تتاح على الجزء المحمي المتعلق بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في موقع الصندوق الإلكتروني: www.ifad.org/operations/pbas.

مجموعة العمل المنبثقة عن المجلس التنفيذي والمعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء: محضر الاجتماع الرابع، 28 فبراير/شباط، 2008، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، روما

الأعضاء:

الحاضرون: الهند – Ramalingam Parasuram، رئيساً؛ فرنسا – Clarisse Paolini؛ الولايات المتحدة – Liza Morris و Andrew Velthaus؛ نيجيريا – Yaya O. Olaniran؛ مالي – Mohammed Al Moustapha Cissé؛ المكسيك – Diego Alonso Simancas Gutierrez؛ إيطاليا – Augusto Zodda.

المراقبون:

البرازيل – José Antonio Marcondes De Carvalho و Felipe Haddock Lobo Goulart؛ الأرجنتين – María del Carmen Squeff؛ غواتيمالا – Ileana Rivera De Angotti;؛ إكوادور – Geoconda Galán Castelo؛ الكاميرون – Médi Moungui.

الأمانة:

B.Baldwin؛ T.Rice؛ E. Murguia؛ U. Demirag.

الغائبون عن الاجتماع:

السويد؛ فنزويلا.

1- رحّب الرئيس بأعضاء مجموعة العمل وبالمراقبين. وبعد الاتفاق على جدول الأعمال، أشار الرئيس إلى جودة الاجتماعات التي عُقدت في عام 2007 بعد تشكيل مجموعة العمل في دورة المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2006، مضيفاً بأنه قد تمّ تقديم تقرير عن هذه الاجتماعات إلى المجلس في دورته في ديسمبر/كانون الأول 2007. وذكر الرئيس أنّ المجلس التنفيذي أشار إلى ضرورة أن تواصل مجموعة العمل اجتماعاتها على أساس الأهداف ذاتها المتمثلة في زيادة الوعي بالقضايا المتعلقة بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق.

2- وقدّمت الأمانة عرضاً من خلال برنامج "بوربوينت" الحاسوبي يبيّن السمات الرئيسية لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء والقرارات التي اتُخذت منذ استحداث هذا النهج. ثم أجرت المجموعة مناقشةً حول العرض والنظام بوجه عام.

3- وأثناء النقاش، أكّد العديد من الأعضاء على أنّ مهمة المجموعة تتمثل في "تقصي الحقائق" وزيادة الوعي بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، تمشياً مع الاختصاصات التي منحها إياها المجلس التنفيذي. وأشير إلى أنه يجب تقديم القضايا المتعلقة بتقييم النظام إلى لجنة التقييم التابعة للمجلس التنفيذي، كما يجب أن يقدّم الأعضاء أنفسهم مقترحات تعديل النظام إلى المجلس التنفيذي، لا إلى مجموعة العمل.

4- وناقشت المجموعة إدخال سكان الريف في معادلة النظام (حسب طلب المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2006) واستعرضت ما يترتب على ذلك من أثر على المخصصات القطرية. وأعرب العديد من الأعضاء والمراقبين عن قلقهم بسبب انخفاض مخصصات البلدان في إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي منذ إدخال سكان الريف في

المعادلة. كما ناقشت المجموعة المسائل المتعلقة بتعريفات كلّ من سكان الريف وتوزيع الدخل ومصادر البيانات التي تُستخدم في الصندوق. وأثيرت مسألة أنّ عدد سكان الريف يُحتسب عادةً على المستوى القطري في موازاة تحليل مجموع السكان وتحديد سكان الحضر. ويستخدم البنك الدولي موظفيه القطريين لاستعراض مجموع السكان والتثبت من صحته عند الضرورة (إذ يعتبر ذلك شرطاً أساسياً من شروط الإقراض في المؤسسة الدولية للتنمية) ثم ينشر فيما بعد البيانات بشأن سكان الريف. ويستخدم الصندوق هذه البيانات كما ترد من البنك الدولي. وتمّ التأكيد على ضرورة إجراء دراسة متواصلة بهذا الخصوص، حيث أُفيد رداً على ذلك بأنّ جامعة Universidad Nacional de La Plata في الأرجنتين تجري دراسة يمولها البنك الدولي (المجموعة التابعة للبنك الدولي المعنية بالفقر في أمريكا اللاتينية والكاريبي) حول قضايا سكان الريف والدخل الريفي. وستتابع الأمانة الأمر مع الجامعة المذكورة.

5- كما نوقشت التغيرات في مخصصات بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وفي الإقراض المقدم للإقليم بوجه عام. وقد تغيرت مخصصات الإقليم بعد إدخال سكان الريف في المعادلة، إذ ازداد بعض هذه المخصصات لكنّ الكثير منها شهد انخفاضاً، وإن كان بصورة طفيفة. وأشار استعراض للإقراض الإقليمي قدمته الأمانة، في سياق تزايد البرنامج الإقراضي الإجمالي للصندوق، إلى ضرورة مواصلة الإبقاء على ذخيرة قوية من المشروعات والبرامج التي يجري إعدادها لتحظى بتمويل من الصندوق في إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي. كما أثيرت مسألة ضرورة النظر في إعادة التخصيص ضمن الأقاليم، وأشير في هذا الصدد إلى أنّ المخصصات الإقليمية لم تعُد تُطبَّق، منذ برنامج العمل لعام 2007، وذلك وفقاً للقرارات التي اتخذها مجلس المحافظين.

6- وأشارت مجموعة العمل إلى التعاون المتواصل مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى، وفقاً لروح إعلان باريس، في تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، واقتراح أن يستضيف الصندوق الاجتماع التقني السنوي للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية في أوائل أبريل/نيسان، والذي سيُدعى أعضاء مجموعة العمل إلى حضوره كمراقبين. ولاحظت المجموعة أنّ مؤسسة تحدي الألفية تستخدم مؤشرات تُعدّ جزءاً من تقدير أداء القطاع الريفي. وتتولى الوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية، الموجودة في كوستاريكا، إجراء جزء كبير من التحليلات المتعلقة بتقدير أداء القطاع الريفي في أمريكا الوسطى. وفي هذا الصدد، أحاطت الأمانةُ مجموعة العمل علماً بعزمها عقد حلقة عمل ليومين أو ثلاثة أيام بالتعاون مع الوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية بغية بحث الطريقة التي قامت الوحدة من خلالها بتنفيذ المسوح في البلدان ولمناقشة الاستنتاجات والقضايا الناشئة. كما اقتُرح استغلال حلقة العمل لتقديم عرض عام عن تصميم نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وتنفيذه في الإقليم، باللغة الأسبانية، إلى جمهور أوسع من المشتغلين بهذا المجال. ومن المزمع أن تشارك في الحلقة بلدان ليس من أمريكا الوسطى فحسب بل ومن أمريكا اللاتينية والكاريبي أيضاً. وستقدّم الأمانة في وقت لاحق مزيداً من التفاصيل عن حلقة العمل هذه (المقترح عقدها في أواخر يونيو/حزيران 2008).

7- وافقت مجموعة العمل على أن تعقد اجتماعها المقبل بعد حلقة العمل وأن يُقدَّم لها تقرير عن الحلقة وما أثير فيها من قضايا.

8- ناقشت مجموعة العمل طلب المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2007 بأن تقدّم له تقريراً عمّا أنجزته في دورته في أبريل/نيسان 2008. وسيكون هذا التقرير "للعلم" وسيتضمن معلومات عن اجتماعات مجموعة العمل في عامي 2007 و 2008 (حتى تاريخه)، وعن القضايا ووجهات النظر المطروحة. كما سيتضمن التقرير أيضاً موجزاً عن الاجتماع التقني للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية.

9- وأكد الرئيس، في ختام الاجتماع، على أنّ الاجتماع المقبل سيُعقد بعد حلقة العمل في كوستاريكا. وأعرب عن العزم في المضي قدماً في النقاشات. وأشار إلى أنّ من الممكن تحقيق ذلك من خلال الإحجام عن استعراض بعض القضايا الأساسية التي جرى تداولها في اجتماعات سابقة والتساؤل عنها، وأنّ من المُحبَّذ أن تُناقش قضايا معينة بدءاً من الاجتماع المقبل فصاعداً. كما طلب الرئيس من الأعضاء أن يبلغوه والأمانةَ بالقضايا التي يرغبون في طرحها للنقاش على مجموعة العمل.

10- أحاطت الأمانة مجموعة العمل علماً بأنّ محاضر الاجتماعات والأطروحات المقدَّمة للمجموعة ستتاح على الجزء المحمي المتعلق بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في موقع الصندوق الإلكتروني: www.ifad.org/operations/pbas

موجز للاجتماع الرابع للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف/المؤسسات المالية المتعددة الأطراف حول نظم تخصيص الموارد على أساس الأداء، 3 و4 أبريل/نيسان 2008، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، روما

1 – المقدمة

بتاريخ 3 و4 أبريل/نيسان 2008، عقد الاجتماع الرابع للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف/المؤسسات المالية المتعددة الأطراف حول نظم تخصيص الموارد على أساس الأداء، واستضاف الصندوق هذا الاجتماع في مقره. وشارك في الاجتماع ممثلون عن سبع مؤسسات متعددة الأطراف[3] هي: مصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، ومصرف التنمية الكاريبي، ومرفق البيئة العالمية، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والبنك الدولي (المؤسسة الدولية للتنمية) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. كما حضر الاجتماع مراقبون من إيطاليا وغواتيمالا والبنك الدولي والمملكة المتحدة.

وتمحور جدول أعمال الاجتماع حول المواضيع التالية: (1) القضايا المستجدة في نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وبخاصة على مستوى السياسات؛ (2) القضايا ذات الصلة بالتنفيذ وبخاصة تعديل المخصصات؛ (3) تنفيذ إطار المنح بموجب إطار القدرة على تحمل الديون؛ (4) القضايا الناشئة بما في ذلك أثر المبادرة متعددة المستويات لتخفيف عبء الديون على المخصصات القطرية مستقبلاً.

2 – سياسة تخصيص الموارد على أساس الأداء: القضايا المستجدة في نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

أدلى المشاركون في الاجتماع ببيانات تمهيدية موجزة حول وضع نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في مؤسساتهم، مما أسفر عن إثارة عدد من المواضيع المشتركة. وقد تمحورت المناقشات التي تلت حول النقاط التالية:

(أ) **تقلب الأداء.** في حين ركز هذا الموضوع أساسا على قضايا الحافظة، إلا أن مصرف التنمية الأفريقي أشار إلى أنه سعى إلى تقليص التقلب المحتمل في التخصيص الناجم عن التذبذب في عدد السكان والدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد من خلال تعديل الأرقام الخاصة بالسكان كل ثلاث سنوات واستخدام المعدل المتحرك للدخل القومي الإجمالي. وتستخدم المؤسسات الثلاث جميعها المشروعات المعرضة للمشاكل "الفعلية" في حسابها لتقييم المشروعات المعرضة للخطر. كذلك تقوم المؤسسة الدولية للتنمية بإدخال تعديلات على المشروعات المعرضة للمخاطر على أساس عمر الحافظة.

(ب) **الصيغة.** انتقلت كل من المؤسسة الدولية للتنمية ومصرف التنمية الأفريقي إلى صيغة إضافية عوضاً عن الصيغة الهندسية بحيث تصبح الصيغة أيسر للفهم، وتصبح العوامل الأولية التي تحدد التغيرات في المخصصات أوضح وأسهل تحليلاً. ومع ذلك، وبغض النظر عن هذه النقاط، فقد لاحظ المشاركون أن

[3] عبر كل من صندوق النقد الدولي والبنك الإسلامي للتنمية عن أسفه لعدم التمكن من الحضور.

الصيغة بقيت على حالها أساساً، بما في ذلك تقديرات الأداء القطرية، وأنه لم يتم النظر في أي "انفتاح" لهذه الصيغة.

(ج) **هشاشة الدول الصغيرة.** أشار عدد من المشاركين إلى قضايا الدول والجزر الصغيرة (المحيط الهادي والكاريبي)، بما في ذلك مسألة المخصصات التجميعية كاستجابة لهشاشة هذه البلدان وتعرضها أكثر من غيرها للمخاطر الناجمة عن الأحداث الاقتصادية والكوارث الطبيعية. وقد زادت المؤسسة الدولية للتنمية مخصصات الأساس إلى 1.5 مليون وحدة حقوق سحب خاصة لجميع البلدان، في حين أوجد مصرف التنمية الآسيوي مخصصات تجميعية لبلدان المحيط الهادي.

(د) **الهشاشة والكوارث الطبيعية.** استجابة للكوارث الطبيعية لا يمتلك إلا مصرف التنمية الكاريبي مبالغ مخصوصة مرصودة للكوارث الطبيعية. وقد لاحظ المشاركون إمكانية إلغاء مشروعات/مكونات من مشروعات في البلدان المتأثرة وإعادة تدوير هذه المبالغ المنفصلة عن مخصصات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء لتمويل مشروعات جديدة. وتبذل المؤسسة الدولية للتنمية جهوداً كي تشرك القطاع الخاص في توفير التأمين للتمكن من إطلاق الأموال على الفور في حال الكوارث الطبيعية. أما مصرف التنمية الكاريبي فيستخدم المرفق الكاريبي للمخاطر الكارثية للدفع الفوري في حالات الكوارث. وتدفع أقساط التأمين لهذا المرفق في حالات عديدة من خلال التمويل بشروط تيسيرية. وقد اتفق المشاركون على أن نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء يستند إلى مفهوم الفقر أكثر من استناده إلى مفهوم الهشاشة والتعرض للمخاطر، وأن هنالك مخاوف من "تمييع" التركيز على الفقر في حال إدراج الهشاشة والتعرض للمخاطر في الصيغة.

(ه) **المخصصات لأغراض المشروعات (الإقليمية) المتعددة البلدان.** ناقش المشاركون نمط المخصصات المتعددة البلدان في نهج تخصيص الموارد على أساس الأداء، والتعديلات التي أدخلتها المؤسسة الدولية للتنمية ومصرف التنمية الأفريقي. وسوف تحدد النهج والمعايير المختلفة في الجداول الموجزة لنظم تخصيص الموارد على أساس الأداء التي وافق المشاركون على تحديثها.

(و) **الدول الهشة ودول ما بعد النزاعات.** تفحص المشاركون النهج والتعاريف المختلفة المستخدمة في تخصيص الأموال للدول الهشة ودول ما بعد النزاعات. وقد استخدم الصندوق والمؤسسة الدولية للتنمية نهج ما بعد النزاعات، كما عدلته المؤسسة مؤخراً بموجب العملية الخامسة عشرة لتجديد مواردها، أما مصرف التنمية الأفريقي فقد أنشأ مرفقاً للدول الهشة كتطور لما كان يعرف سابقاً باسم مرفق بلدان ما بعد النزاعات، الذي يدرج تسوية المتأخرات. وقد لاحظ المشاركون استخدام "مخصصات إعادة الانخراط الاستثنائي"، كأسلوب إضافي للتطرق لمثل هذه الاحتياجات. كما ناقش المشاركون أيضاً التحليل الأخير الذي يظهر ترابطاً إيجابياً بين نجاح المشروعات والدرجات المنخفضة لمؤشر تخصيص الموارد الخاص بالمؤسسة الدولية للتنمية والذي يعتبر دليلاً على الفوائد التي يمكن جنيها من تخصيص تمويل أكبر للدول الهشة أو دول ما بعد النزاعات.

3 - التنفيذ: تعديلات التخصيص

ناقش المشاركون كيفية استخدام كل مؤسسة بعينها لتركيز المخصصات في البداية أو النهاية للتطرق لكل من قضايا التقلبات في المخصصات السنوية ولضمان الاستفادة الكاملة من الأموال. فالنسب المختلفة لتركيز المخصصات في البداية والنهاية مستخدمة في فترات التخصيص على مدى ثلاث سنوات (مع العلم أن مصرف التنمية الآسيوي لديه فترتان للتخصيص مدة كل منها سنتان ضمن فترة تجديد موارده ومدتها 4 سنوات). وتتم إعادة التخصيصات عادة في السنة الثالثة للبلدان التي لم تتمكن من استخدام مخصصاتها مع امتثال كامل لمنهجية تخصيص الموارد على أساس الأداء.

4 - تنفيذ إطار القدرة على تحمل الديون

ناقش المشاركون تطبيق إطار القدرة على تحمل الديون في مؤسساتهم، ومشاركتهم في بعثات إطار القدرة على تحمل الديون التي قادها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وما نجم عنها من استخدام الإشارات الضوئية لتوجيه المخصصات إلى البلدان. وقد تم التأكيد في المناقشات على أن إطار القدرة على تحمل الديون هو جزء لا يتجزأ من الحفاظ على القدرة على تحمل الديون في البلدان المتلقية وضمان خطة لإدارة الديون على المدى المتوسط. فتحليل القدرة على تحمل الديون هو نقطة البداية للبلدان كي تقترض بحصافة وتضع أسس نمو اقتصادي أكثر استدامة. واعترف المشاركون بالحاجة إلى مستوى جيد ودائم لتدفق المعلومات مع تحديد الحالات القطرية وتطوير الاستجابات المخصوصة في آن معاً.

5 - القضايا الناشئة

من بين أول المواضيع المثارة في الاجتماع والمتعلقة بالقضايا الناشئة أثر المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون (وما يتبعها من أثر المعاوضة) على المخصصات على مستوى البلدان. وتم الاعتراف بالحاجة إلى المساواة بين البلدان ذات نسب الديون المتساوية والتي ليست بالضرورة جزءاً من مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (وبالتالي المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون). وأثيرت المخاوف من أن تؤدي المعاوضة، على المدى المتوسط لا المدى القصير، إلى تقليصات معتبرة في مخصصات الموارد الجديدة، وبالتالي إلى قصور محتمل في التمويل الإنمائي. وأدرك المشاركون أن هذا الأمر يتطلب اتصالاً أوثق على مدى السنة القادمة حيث ستتطور جميع التصورات المحتملة. ووافق المشاركون على تحديث الجداول التي تم تداولها سابقاً والتي توضح نهج المؤسسات الخاصة بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء واتفقوا على أن يشكل ذلك نتاجاً لهذا الاجتماع.